الجريدة الرسمية

قوانين

قانون رقم ٢٥١

تعديل أحكام القانون رقم ٢١٩ تاريخ ٢٠٢١/٤/٨

(اتفاقية القرض الموقع بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد ـ ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان)

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة:

١ ـ تعدل أحكام اتفاقية القرض الموقع بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد ـ ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان الصادرة بموجب القانون رقم ٢١٩ تاريخ ٢٠٢١/٤/٨ وذلك وفقا للجدول المرفق ربطا.

٢ ـ يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في ١٧ كانون الأول ٢٠٢١

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

اقتراح تعديل للإيضاحات والملاحق
اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد ـ ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان

توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تم مناقشة هذه البنود والموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة المالية والبنك الدولي.
إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة.

(الإيضاحات)
برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى تنفيذ ومراقبة المعاملات المالية وإدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية ويمكن الاستعانة بالجيش اللبناني عند الاقتضاء بالاتفاق مع البنك الدولي على الآلية التي ستتبع بالتوزيع.
بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ ـ ٦,٥ % الى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، وبنتيجة المفاوضات تم تخفيضها الى ٠,٥% تُدفع من أصل القرض وتُعوض لاحقاً من الهبات التي قد يتم تأمينها.

ترشيد الدعم: لا تعديل.

التعاقد (التوظيف سابقاً): إن الحاجة هي فقط الى ١١ خبير للعمل في تنفيذ وإدارة المشروع، لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بإنهاء عمل المتعاقدين وذلك عند انتهاء عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة الى أنه فور انتهاء المشروع تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار الى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتعاقد على أن يكون الاختيار وفق التالي:

- اعتماد الآلية المنصوص عنها في الاتفاقية لاختيار متعاقدين من خبراء وتقنيين.
- تعمل وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي على وضع الوصف الوظيفي والموافقة عليه من قبل البنك الدولي والذي على أساسه سيتم اختيار الموظفين.
- تحدد أجور المتعاقدين حسب الوصف الوظيفي المتفق عليه وخطة المشتريات الموافق عليها من قبل البنك الدولي.
- ينتهي التعاقد عند انتهاء المشروع.

خطة المشتريات: تُستبدل خطة المشتريات بجدول تقوم بإعداده الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع البنك الدولي، تكون غايته تأمين وفر يتراوح ما بين ٦ إلى ٧ مليون دولار بالحد الأدنى لتحويله إلى الجزء الأول من أجل زيادة عدد العائلات التي تستفيد من المساعدات. كذلك سيقوم البنك بمساعدة الحكومة اللبنانية بالحصول على هبات إضافية عند توفرها.

ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.

الدفع بالليرة اللبنانية سابقاً: على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، ووحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء دفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية أو العملة الاجنبية بحسب الآلية التي سيتفق عليها ما بين البنك الدولي ووزارة المالية ومصرف لبنان.

قواعد البيانات: تُستخدم منصة التسجيل IMPACT لتحديد الأسر التي تستفيد من البرنامج الطارئ لشبكات الأمان الاجتماعي (ESSN) وفق المعايير الواردة في هذا القانون (رقم ٢١٩)

التواصل: لا تعديل.

الزيارات المنزلية للتحقق من الأهلية (المسح سابقاً): سيعمد برنامج الأغذية العالمي على التعاقد مع شركات لإجراء الزيارات المنزلية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، فيما يبقى الإشراف على العمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي وذلك حسب النقاط المحددة في الشروط المرجعية المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.

كيفية اختيار المستفيدين: لا تعديل.

الأثر الرجعي: لا تعديل.

النازحون السوريون: لا تعديل.

اللجنة الوزارية: لا تعديل.

اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية / رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، مدير عام الإحصاء المركزي مدير المشروع (رئاسة مجلس الوزراء)، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن مصرف لبنان، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء (في السرايا سابقاً): ستكون وحدة الإدارة المركزية في مجلس الوزراء مسؤولة عن المهام الإدارية للمشروع بما فيها:

- إدارة الإحالات ونتائج الزيارات المنزلية،
- إصدار نتائج ولوائح العائلات المستفيدة،

- قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع،
- إدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، وشبكة الأمان الاجتماعي،
- التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية،
- معالجة بيانات الأسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة التقنية،
- المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل،
- إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد،
- إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتدقيق والمتابعة.

وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء تتألف من: مدير الوحدة المركزية، مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول الادارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.

وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي: لا تعديل
إنشاء وحدات جديدة: لا تعديل
حلقة وصل مع المستفيدين: لا تعديل
التقارير: لا تعديل
الإستشفاء : لا تعديل
تعاقد مع الجمعيات: لا تعديل
حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين: لا تعديل

(الملاحق)
ملحق رقم ١ (إلغاء)
ملحق رقم ٢ (إلغاء) وإضافة ما جاء سابقاً في النص بخصوص خطة المشتريات

(اقتراح إضافة مادة إيضاحية جديدة)
النزاعات: تُحل النزاعات الناجمة عن العقود المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم وذلك وفقاً لأحكام المادة ٨٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية حسب الأحكام المنصوص عليها في العقود النموذجية المعمول بها لدى البنك الدولي بناء على اتفاقية القرض.

اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان)

قبل التعديل	بعد التعديل
توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وسيتم مخاطبة البنك الدولي من قبل وزير المالية بهذه التوضيحات والتعديلات اللازمة لأصل مُقترح المشروع والمصادقة عليها من قبل البنك الدولي في لبنان. ستلتزم الحكومة بتطبيق جميع البنود الواردة في الورقة. إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة. وقد تمت الموافقة على جميع بنود هذه الورقة من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.	توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تمّ **مناقشة** هذه البنود هذه الورقة **والموافقة عليها** من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة المالية والبنك الدولي. إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة.
برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى إدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والجيش اللبناني مع مراقبة المعاملات المالية (ملحق رقم ١ب اقتراح برنامج الأغذية العالمي). بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ – ٦,٥ % الى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، وبنتيجة المفاوضات خلال الأسبوع الماضي تم تخفيضها الى ٠,٥% لتصبح ١,١٩٩,٨٩٦ د.أ. مع تكاليف الدعم غير المباشر، وهذا المبلغ سيتم دفعه كهبة من البنك الدولي من برنامج صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان (LSCPF) وليس من ميزانية القرض.	**برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة**: الذي سيتولى **تنفيذ ومراقبة المعاملات المالية** وإدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية ويمكن الاستعانة بالجيش اللبناني **عند الاقتضاء بالاتفاق مع البنك الدولي على الآلية التي ستتبع بالتوزيع.** بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ – ٥.٦ % الى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، وبنتيجة المفاوضات تم تخفيضها الى ٠,٥% **تُدفع من اصل القرض وتُعوّض لاحقاً من الهبات التي قد يتم تأمينها.**

قبل التعديل	بعد التعديل
ترشيد الدعم:	ترشيد الدعم: لا تعديل
التوظيف: إن الحاجة فقط الى ١١ موظف للعمل في تشغيل انظمة المعلوماتية المتعلقة بتنفيذ المشروع لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بانتهاء عمل الفريق بناء على مدة عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة الى أنه فور انتهاء المشروع بعد ثلاث سنوات تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار الى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتوظيف على أن يكون الاختيار:	**التعاقد (التوظيف سابقاً)**: إن الحاجة هي فقط الى ١١ خبير للعمل في تنفيذ وإدارة المشروع، لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة **بإنهاء عمل المتعاقدين وذلك عند انتهاء** عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة **بالاتفاقية والاعتمادات** المرصدة فيها. مع الإشارة الى أنه فور انتهاء المشروع تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار الى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتعاقد على أن يكون الاختيار وفق التالي: • **اعتماد الآلية المنصوص عنها في الاتفاقية لاختيار**

• اعتماد شركة متخصصة لاختيار موظفين يكون لديها الثقة والمعرفة ومعترف بها رسمياً في لبنان وان يكون اجرها لقاء ذلك مدروساً. • تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي على وضع الوصف الوظيفي وعلى أساسه يتم اختيار الموظفين. • ان يتقاضى الموظفون رواتبهم بالليرة اللبنانية وأن لا يتجاوز الحد الأقصى للراتب الـ ٧ ملايين ليرة لبنانية كراتب أساسي للفئة الأولى منهم. • ينتهي التوظيف عند انتهاء المشروع.	متعاقدين من خبراء وتقنيين. • تعمل وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي على وضع الوصف الوظيفي والموافقة عليه من قبل البنك الدولي والذي على أساسه يتم اختيار الموظفين. • تحدد أجور المتعاقدين حسب الوصف الوظيفي المتفق عليه وخطة المشتريات الموافق عليها من قبل البنك الدولي. • ينتهي التعاقد عند انتهاء المشروع.
خطة المشتريات: تم التوافق على تنزيل الميزانية (الجدول مرفق ربطاً ملحق رقم ٢) ليصبح حوالي ١٠٠ ملايين دولار أميركي والمخصص لتغطية المصاريف التشغيلية للمكونات ١ و٢ و٣ و٤. إن المبلغ المتبقي والبالغ قيمته حوالي ٢٠١ مليون دولار سوف يحول الى الجزء الأول من المشروع والذي يعني بتوفير التحويلات النقدية، وسيساهم في زيادة ١٤,٢٥٧ عائلة ستستفيد من القرض. سنعمل مع البنك الدولي لتحويل مبلغ يفوق ٢,٥ مليون دولار كهبة لتغطية وحدة الدعم غير المباشر في برنامج الأغذية العالمي (٥٠٠٪) وتكاليف دعم غير مباشر لبرنامج الأغذية العالمي البالغة (١,٩٩٩,٨٩٦$). والمبلغ المتبقي سوف يستخدم قسم منه على المسح للتحقق من العائلات المحتاجة والقسم الأخر لتغطية مصاريف تشغيلية للبرنامج.	خطة المشتريات: تُستبدل خطة المشتريات بجدول تقوم باعداده الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع البنك الدولي، تكون غايته تأمين وفر يتراوح ما بين ٦ الى ٧ مليون دولار بالحد الأدنى لتحويله الى الجزء الأول من أجل زيادة عدد العائلات التي تستفيد من المساعدات. كذلك سيقوم البنك بمساعدة الحكومة اللبنانية بالحصول على هبات إضافية عند توفرها.

قبل التعديل	بعد التعديل
ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف او تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.	ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف او تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.
الدفع بالليرة اللبنانية: على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، والوحدة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء التقيد والالتزام بدفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية للشركات والعاملين والموظفين والأشخاص وغيرهم، ويحظر دفع أي مبلغ بالعملات الأجنبية الا لشراء معدات كأجهزة كمبيوتر وغيرها المستوردة من الخارج.	الدفع بالليرة اللبنانية سابقاً: على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، ووحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء دفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية أو العملة الاجنبية بحسب الآلية التي سيتفق عليها ما بين البنك الدولي ووزارة المالية ومصرف لبنان.
قواعد البيانات: سيتم فتح التسجيل على قاعدة بيانات حديثة لمدة شهر واحد ضمن معايير محددة وشفافة من وزارة الشؤون الاجتماعية التي ستقدم اليه لكيفية إتمام التسجيل مع الإلتزام ان يكون وقبل البدء بذلك، قد تم تحضير استمارة يتبين فيها رقم الهوية لكل فرد من أفراد العائلة وتستبدل الهوية بإخراج قيد اذا تعذر الحصول على بطاقة هوية ولأسباب مبررة ويتم الموافقة على الاستمارة من قبل اللجنة الوزارية، وستتم المقارنة والتدقيق مع برامج استهداف الأسر الأكثر فقراً IMPACT وNPTP	قواعد البيانات: تُستخدم منصة التسجيل IMPACT لتحديد الأسر التي تستفيد من البرنامج الطارئ لشبكات الأمان الاجتماعي (ESSN) وفق المعايير الواردة في هذا القانون (رقم ٢١٩)

والبرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي NSSP (مساعدة شهرية بقيمة ٤٠٠٠٠٠ ل.ل) ومراكز الشؤون الاجتماعية وستكون أولوية الاختيار للأسماء التي قدمت أرقام الهوية أو إخراج القيد في إطار المعايير المحددة على أن يتم الانتهاء من قاعدة بيانات الأسر الفقيرة لمدة أقصاها ٦ أشهر. تعتمد قاعدة البيانات للأسر الفقيرة في كافة المشاريع الممولة من الدولة أو الجهات المانحة.	

قبل التعديل	بعد التعديل
التواصل:	التواصل: لا تعديل
المسح: ستعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع آلية لتشغيل حوالي ٤٨٠ عامل اجتماعي لديها مع الاستعانة بأشخاص من الصليب الأحمر وطلاب الجامعات والجمعيات والهيئات الإنسانية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، وسيتم دفع مستحقات إضافية للعاملين بالليرة اللبنانية من هبة البنك الدولي الذي سيقوم بتحويل الأموال الى برنامج الأغذية العالمي، الذي بدوره سيدفع الى العمال الاجتماعيين كونه من الصعب جداً التحويل المالي من البنك الدولي الى وزارة الشؤون الاجتماعية. إن الهدف من المسح الشامل هو توسيع قاعدة البيانات للبرامج الاجتماعية لمساعدة المستحقين.	الزيارات المنزلية للتحقق من الأهلية (المسح سابقاً): سيعتمد برنامج الأغذية العالمي على التعاقد مع شركات لإجراء الزيارات المنزلية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، فيما يبقى الإشراف على العمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي وذلك حسب النقاط المحددة في الشروط المرجعية المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.
كيفية اختيار المستفيدين:	كيفية اختيار المستفيدين: لا تعديل
الأثر الرجعي:	الأثر الرجعي: لا تعديل
النازحون السوريون:	النازحون السوريون: لا تعديل
اللجنة الوزارية:	اللجنة الوزارية: لا تعديل
اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية. كما ستعمل على: • إدارة تقديم الطلبات والتحقق من المتقدمين (بما فيها جمع البيانات لقياس مستوى الدخل، وإحالة النتائج للوحدة المركزية) • تقديم الخدمات الاجتماعية • بناء قدرات العاملين الاجتماعيين في إدارة الحالات (case management) • إدارة نظام آلية معالجة المظالم (الشكاوى) • تنفيذ حملات التواصل والتوعية بالتنسيق مع وحدة الإدارة المركزية	اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية.
قبل التعديل	بعد التعديل
يتألف فريق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا	

~~المشروع: مدير الوحدة، منسق العمل / التحقيق الميداني، مسؤول نظام الشكاوى، مسؤول التواصل، مسؤول قاعدة البيانات، مسؤول أعمال تكنولوجيا المعلومات، مسؤول برنامج - خدمات اجتماعية، مسؤول برنامج - التحويلات النقدية، مسؤول برنامج - التعليم.~~ اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية / رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام إدارة التعليم المهني و التقني، مدير عام وزارة المالية، ممثل عن مصرف لبنان، مدير عام ادارة الإحصاء المركزي، المدير العام للمشروع، مدير وحدة المشروع – وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الأغذية العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.	اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية / رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي والمهني، مدير عام إدارة التعليم المهني و التقني، مدير عام وزارة المالية، مدير عام الإحصاء المركزي مدير المشروع (رئاسة مجلس الوزراء)، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن مصرف لبنان، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.
~~وحدة الإدارة المركزية في السراي: ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإحالة الاستمارات ونتائج المسح الى الوحدة لتكون مسؤولة عن التالي:~~ قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع إدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية، معالجة بيانات الأسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة التقنية المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتدقيق والمتابعة الوحدة المركزية مؤلفة من: مسؤول المعلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول المتابعة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.	**وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء (في السراي سابقاً): ستكون وحدة الإدارة المركزية في مجلس الوزراء مسؤولة عن المهام الادارية للمشروع بما فيها:** **- إدارة الإحالات ونتائج الزيارات المنزلية،** **- إصدار نتائج ولوائح العائلات المستفيدة،** - قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع، - إدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، **وشبكة الأمان الاجتماعي،** - التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية، - معالجة بيانات الأسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة **التقنية،** - المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل، - إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد، - إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتدقيق والمتابعة.

قبل التعديل	بعد التعديل
الوحدة المركزية مؤلفة من: مسؤول المعلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول المتابعة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.	**وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مؤلفة من: مدير الوحدة المركزية،** مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول الادارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.
وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي:	**وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي:** لا تعديل
إنشاء وحدات جديدة:	**إنشاء وحدات جديدة:** لا تعديل
حلقة وصل مع المستفيدين:	**حلقة وصل مع المستفيدين:** لا تعديل
التقارير:	**التقارير:** لا تعديل

الاستشفاء:	**الاستشفاء:** لا تعديل
تعاقد مع الجمعيات:	**تعاقد مع الجمعيات:** لا تعديل
حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين:	**حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين:** لا تعديل
	(الملاحق) **ملحق رقم ١ (إلغاء)** **ملحق رقم ٢ (إلغاء) وإضافة ما جاء سابقاً في النص بخصوص المشتريات**
	(اقتراح إضافة مادة إيضاحية جديدة) **النزاعات: تُحل النزاعات الناجمة عن العقود المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم وذلك وفقاً لأحكام المادة ٨٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية حسب الأحكام المنصوص عليها في العقود النموذجية المعمول بها لدى البنك الدولي بناء على اتفاقية القرض.**

الأسباب الموجبة

يهدف مشروع شبكة الأمان الاجتماعي بشكل عام الى توفير التحويلات النقدية والخدمات الاجتماعية للبنانيين الفقراء الرازحين تحت خط الفقر المدقع والمهمشين والمتضررين من الازمة الاقتصادية وأزمة كوفيد ١٩ في لبنان، كما ويهدف الى تقديم استجابة فورية وفعالة لمواجهة الطوارئ أو الازمات في حالة حدوثها.

ويتألف المشروع من خمسة أجزاء:

1 ـ توفير التحويلات النقدية لدعم الدخل الاساسي: مساندة برنامج التحويلات النقدية لتوفير التمويل للأسر اللبنانية الفقيرة المؤهلة لتلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

2 توفير التحويلات النقدية الاضافية للطلاب المعرضين للمخاطر: دعم برنامج التحويلات النقدية الاضافية للأسر اللبنانية الفقيرة المؤهلة التي لديها أطفال مُلحقون بالمدارس الحكومية لمساعدتهم في تحمل النفقات المدرسية.

3 ـ تقديم الخدمات الاجتماعية: تعزيز قدرات وأنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية، لتنفيذ المهام وزيادة فرص حصول الأسر الفقيرة والمهمشة على الخدمات الاجتماعية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية والمنظمات المتخصصة التي يتم التعاقد معها.

4 ـ دعم تنفيذ برنامج شبكات الأمان الاجتماعي: إتاحة المجال لأصحاب المصلحة في المشروع لتقديم الآراء والتعليقات وإحاطتهم بشأن أنظمة المشروع وتصميم وتنفيذ نظام للمتابعة والرصد والتقييم وتيسير سجل اجتماعي متكامل والقيام بأعمال التنسيق المشروع وإدارة الأنشطة في إطار المشروع.

5 ـ مكوّن الاستجابة في حالة الطوارئ المحتملة: تقديم الاستجابة الفورية لأزمة محتملة أو حالة طوارئ صحية.

وحيث أن التعديلات أتت نتيجة ملاحظات أوردها المُقرض بعد إقرار القانون مما يؤمن تنفيذ القرض وأهدافه.

لذلك،

وعملاً بأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي، نتقدم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون الحالي بصفة المعجل المكرر، آملين درسه وإقراره.

قانون رقم ٢٥٢

فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢١

لتغطية الانفاق الإضافي والضروري لهيئة أوجيرو

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة الاولى: أ ـ يفتح في الجزء الثاني من موازنة العام ٢٠٢١ اعتماد إضافي استثنائي بقيمة ٣٥٠,٥ مليار ليرة لتغطية الانفاق الإضافي الضروري وفقا لما يلي: